

حتمية المقاولاتية والابتكار كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات

ناشي سفيان،

سنة ثالثة دكتوراه، جامعة وهران 2

بن دحو عبد القادر،

سنة ثانية دكتوراه، جامعة وهران 2

الملخص:

إنّذ الاقتصاد الجزائري إقتصاد ريعي يعتمد أساسا على الإيرادات المالية العائدة من تصدير الثروة النفطية مما جعله هشاً أمام تقلبات أسعار البترول في السوق الدولية. هذا ما دفع السلطات الجزائرية إلى البحث عن البديل الإقتصادي لقطاع المحروقات وفي سبيل ذلك انتهجت سياسة تشجيع المقاولات والمبادرات الحرة وفقاً لما أثبتته فعالية ونجاعة التجارب الدولية في هذا المجال. ومن وسائل نجاح الدول المتقدمة اعتمادها على الابتكار لتحافظ على ديمومة النشاطات المقاولاتية و قدرة مؤسساتها على المنافسة.

أمام هذا الوضع كان لا بد من وضع آليات جديدة تهدف إلى دعم وإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من جهة وتشجيعها على الابتكار من جهة أخرى. إلا أن هذه السياسة سجلت نقائص في الإنجاز لم تحقق كل الأهداف المسطرة مما يستدعي القيام بدراسة تقييمية لواقع تطور الممارسة المقاولاتية والتوجه نحو الابتكار بهدف تحليل النتائج واقتراح حلول كفيلة بتصحيح مسار التجربة المقاولاتية في الجزائر.

الكلمات المفتاحية: المقاولات، الابتكار، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، البديل الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

Résumé :

L'économie algérienne est une économie de loyer basée principalement sur les revenus financiers tirés de l'exportation de richesses pétrolières, ce qui la rend vulnérable aux fluctuations des prix du pétrole sur le marché international. Cela a incité les autorités algériennes à rechercher l'alternative économique au secteur des hydrocarbures, ils adoptaient la politique d'encouragement de l'esprit de l'entrepreneuriat qui a été démontré par l'efficacité et l'efficacité de l'expérience internationale dans ce domaine. Et parmi l'un des principaux succès engrangés par la stratégie des pays développés est

l'innovation comme un vecteur de la durabilité des activités entrepreneuriales et de la compétitivité.

À la lumière de cette situation, il fallait développer de nouveaux mécanismes visant à encourager et à soutenir la création et le développement des PME, ainsi de renforcement leur potentiel d'innovation. Cependant, cette politique a enregistré des lacunes dans les réalisations et n'a pas atteint tous les objectifs fixés, ce qui nécessite une étude d'évaluation du développement de l'entrepreneuriat et de l'innovation pour analyser les résultats et proposer des solutions qui peuvent corriger le déroulement de l'expérience entrepreneuriale en Algérie.

Les mots clés : *Entrepreneuriat et innovation, petites et moyennes entreprises, l'alternative économique en dehors du secteur des hydrocarbures.*

المقدمة:

إن الجزائر اعتمدت في سياستها التنموية منذ سنوات السبعينات أساسا على القوائض المالية المتراكمة من العائدات النفطية وهذا ما جعلها تصنف من الدول ذات الاقتصاد النفطي التي تعتمد على مورد ناضب من خلال عوائده في تنفيذ خططها التنموية والنهوض بقطاعاتها، فتوقفت وضعية الاقتصاد الوطني على حركة التقلبات السعيرية للنقط المرتبطة أصلا بالعوامل الخارجية ما جعله اقتصاد هش ومعرض لصدمات متعاقبة على مر السنين. أمام هذا الوضع كان على الدولة الجزائرية البحث عن بدائل اقتصادية من شأنها تنويع الصادرات وعدم التركيز على مورد واحد فاتهجت هذه الأخيرة سياسة اقتصادية طبقا للتوجهات التي شهدتها معظم دول العالم في أواخر القرن الماضي. فتوجهت نحو المكافحة وتشجيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نظرا لأهميتها وفعاليتها في الاقتصاد نتيجة انخفاض تكلفة إنشائها وقدرتها على التأقلم مع مختلف الأوضاع الاقتصادية إلى جانب سهولة تموقعها الجغرافي وقدرتها على امتصاص البطالة مما يساهم في رفع معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي وهذا ما جعلها تكسب أهمية على المستوى الدولي، حيث أنها تساهم بحوالي 50% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي وتشغل حوالي 60% من إجمالي اليد العاملة.

إلا أن هذا التوجه الاقتصادي والاهتمام بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يخلو من المشاكل والعقبات التي تحول بينه وبين تحقيق الأهداف المرجوة منه مثل ضعف

التمويل، عدم توفر اليد العاملة المؤهلة، صعوبة مواكبة تكنولوجيا المعلومات والاتصال وخاصة الابتكار الذي أصبح اهتمام العديد من الدول المصنعة باعتباره سلاح استراتيجي لبناء اقتصاد قائم على المعرفة ، لذا كان لابد على الدول ومن بينها الجزائر توفير هيئات دعم ومرافقة عن طريق سن قوانين وتشريعات من شأنها تقديم مساعدات وبرامج لراعياتها وضمان البيئة المناسبة لإنشائها واستمرارها خاصة في السنوات الأولى من نشأتها حتى تصبح قادرة على المنافسة.

وبناء على ما سبق يمكن طرح السؤال الجوهرى التالي: ما هو واقع تطور الممارسة المقاولاتية والتوجه نحو الابتكار في ظل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ تأتي هذه الورقة البحثية كحالة لإبراز أهمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها كبديل اقتصادي فعال خارج قطاع المحروقات، من خلال إنشاء إطار مفاهيمي نظري حول كل من المقاولاتية والابتكار من جانب، والقيام بدراسة ميدانية على عينة من المؤسسات الصناعية التابعة لولاية وهران من أجل تقديم نظرة حول واقع المقاولاتية والابتكار لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتسعى لتحقيق مجموعة من الأهداف المتجلية في:

- توضيح المفاهيم الأساسية والنظرية للمقاولاتية والابتكار.
- توضيح مختلف آليات دعم والتمويل إضافة الى الهيئات المساعدة في إنشاء المؤسسات.
- التعرف على دور الابتكار وأهميته في إقامة وتطوير المشاريع المقاولاتية واستدامتها.
- إظهار واقع المقاولاتية والابتكار لدى عينة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الدروسة.

بناء على ما سبق وتحقيقاً لأهداف البحث، قُنا بتقسيم الورقة البحثية إلى ثلاث محاور رئيسية على النحو الآتي:

- 1- المحور الأول : ماهية المقاولاتية والابتكار
- 2- المحور الثاني : ضرورة المقاولاتية والابتكار في ظل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائر
- 3- المحور الثالث الدراسة الميدانية لواقع الابتكار في الجزائر (المؤسسات التابعة لإقليم وهران)

- 1- المحور الأول : ماهية المقاولاتية والابتكار

لقد انتشر الفكر المقاولاتي في السنوات القليلة الماضية وأصبح مفهوم شائع الاستعمال ومتداول بشكل واسع في مجال البحث والتكوين الذي أصبح يركز على حتمية الابتكار كأداة محددة للمقاول ، ونظرا لأهمية المقاول المتزايدة ودورها الفعال في الاقتصاد أخذت اهتمام مختلف الفاعلين من الحكومات والباحثين المختصين تماشيا مع التحولات التي يشهدها النظام الاقتصادي العالمي في الوقت الراهن، إلا أن هذا المصطلح له جذور تاريخية تعود لأزمنة بعيدة لم تتناول المقاول بمفهومها العصري لكن برزت ك مفهوم تطور فيما بعد إلى ماهية عليه في الوقت الحالي وسميت هذه المرحلة من قبل الباحثين بمرحلة "ما قبل التاريخ للمقاول" (1) ، ومع مرور الوقت ونظرا للتحوّل الذي عرفه النظام الاقتصادي العالمي تطور مفهوم المقاول بحيث تناولت مختلف المدارس و الاتجاهات الاقتصادية، الاجتماعية وحتى النفسية التي لها علاقة بسلوك الأفراد . و من أهم المفكرين الاقتصاديين الذين تكلموا بالمقاول نذكر منهم : Montchrétien أول من استعمل كلمة المقاول سنة 1616 حيث كانت تعني الشخص الذي يتفق مع السلطات العمومية لإنجاز عمل ما. ثم تطور المصطلح في القرن الثامن عشر وأصبح أكثر شمولاً ليعني الشخص الذي يباشر عملاً ما (2) . أما Adam Smith ركز على الفكر المقاولاتي باعتباره المصدر الأساسي لخلق القيمة من خلال المساهمة في الإنتاج وتحقيق التوازن الاقتصادي المبني على المبادرة الفردية و المنافسة الحرة حيث اعتبر المقاول هو الذي يمتلك رأس المال مما يسمح له بتحقيق الأرباح لكن هذا المصطلح أصبح جزءاً من النظرية الاقتصادية بفضل كل من R.Cantillon سنة 1755 و j.B.Say سنة 1803 فالمقاول حسب هذان الاقتصاديان شخص مخاطر يقوم بتوظيف أمواله الخاصة وأن لا يشترط أن يكون شخصاً ثرياً إذ يمكنه الاقتراض من الغير وبالتالي يفرقون بين الرأسمالي الذي يقرض الأموال مقابل الحصول على الفائدة وبين المقاول الذي يتحمل الأخطار التي تحول دون نجاح نشاطه (3) ..

فلهذا يعتبر Cantillon عدم اليقين عنصراً أساسياً في تعريفه للمقاول بحيث لا يمكن لهذا الأخير التأكد من نجاح نشاطها الذي أسسه بأمواله الخاصة فيجب عليه تحمل مختلف الأخطار المرتبطة بنشاطه دون أدنى ضمانات على تحقيق الأرباح وهذا راجع لطبيعة الفترة التي عاش فيها الباحث والتي تعتمد أساساً على الزراعة و المبادلات التجارية. بينما Say في نظريته الاقتصادية المعروفة بقانون المنافذ ركز على أن الفكر المقاولاتي يمكن في الاستخدام

الأمثل للموارد والقدرة علي تحمل المخاطر حيث يعتقد أن ما يميز المقاول خاصة في مجال الصناعة هو قدرته علي تطبيق العلم والمعرفة، فالمقاول يستخدم المعرفة التي يمتلكها العالم بالاعتماد على العامل لإنتاج سلعة ذات منفعة ويصفه بأنه الوسيط بين عوامل الإنتاج والمستهلك والمنظم الذي يقوم بالتنسيق بينهم من أجل تحقيق أقصى منفعة ممكنة (4). إلا أن Schumpeter 1914 الذي ينتمي إلى المدرسة النيوكلاسيكية والمعروف بأب المقاولاتية حيث يعتبر من أهم المفكرين الذين ساهموا في بلورة النظريات الاقتصادية الحديثة (5). ومن خلال كتابه نظرية التطور الاقتصادي ركز علي أهمية المقاولاتية والابتكار ومدي مساهمتهما في التنمية الاقتصادية تحت مفهوم التدمير الخلاق إذ لا يتحقق النمو الاقتصادي إلا بإحداث تغييرات هيكلية أساسها المقاول باعتباره الشخص المبتكر القادر علي التغيير و المخاطرة من خلال استخدامه للموارد المتاحة بطرق مختلفة و اعتماده علي التقنيات المبتكرة من اجل الوصول إلي توليفات جديدة ، حيث يعتبر Schumpeter أول من أدرج مفهوم الابتكار في الاقتصاد باعتباره عاملا للتغيير الصناعي والتي تنحصر في الابتكارات التكنولوجية التي تحقق النمو الاقتصادي وتنشئ الأعمال في قطاعات صناعية و خدماتية جديدة، معتمدا في نظريته علي النموذج الخطي دفع التكنولوجيا التي تأخذ شكل أنشطة متعاقبة خطية تبدأ بنشاط البحث والتطوير وتنتهي بتدفقات من المنتجات والعمليات الجديدة إلي الأسواق، إذ يميز بين خمس أنواع من الابتكارات (6) :

- تقديم سلعة جديدة لم يعتد عليها المستهلكون أو تقديمها بمستوي جديد من الجودة.
 - فتح أسواق جديدة لم يدخلها المنتج سواء كان هذا السوق موجودا قبل ذلك أم لا.
 - فتح مصادر جديدة لتوريد مواد خام أو سلع نصف مصنعة سواء كانت تلك المصادر موجودة أم لا.
 - وضع تنظيمي جديد في الصناعة أو كسر وضع احتكاري موجود.
- أما النظريات الحديثة فركزت على الابتكار واعتبرته جزء لا يتجزأ من الفكر المقاولاتي لأنه ينطوي على أفكار جديدة لتقديم سلع ، خدمات أو تنظيمات جديدة (7)، حيث أشاد Durcker سنة 1985 علي أن المقالة هي فكرة تبدأ بممارستها والعمل علي انجازها كإنشاء مؤسسة جديدة او منتج جديد مع ارتفاع نسبة المخاطرة في المقاولاتية لأنها تأتي بالجديد وبمعدلات عوائد مرتفعة في حالة قبول المنتج في السوق (8) حيث يري أن

الابتكار هو التخلي المنظم عن القديم مشيرا إلى سبعة مصادر للابتكار باعتباره نشاطا منظما ورشيدا في المقابلة وهي (9) :

- المصدر الفجائي أو غير المتوقع للنجاح أو الفشل.
 - مصدر التعارض بين الواقع والحقيقة في البحث عن الفرص.
 - مصدر الحاجة الذي يستدعي الاختراع والحصول على فرصة كبيرة للابتكار.
 - الاستجابة السريعة للتغيير في حاجات وتوقعات الزبائن والتنبؤ بالفرصة.
 - التغيير في العامل السكاني الذي يحمل فرصة للابتكار.
 - تبدل الإدراك ورؤية الأفراد في المجتمع.
 - المعرفة الجديدة.
- كما اعتبر Julien P., Marchesnay M 1996 أن الابتكار هو فن المقاولاتية باعتباره يتضمن أفكار جديدة في إنتاج أو تقديم سلع وخدمات جديدة وتكمن العلاقة بين الابتكار والممارسة المقاولاتية في عنصرين:

الجدول 01 : العلاقة بين المقابلة و الابتكار

-المقاول المبتكر (1942) (Schumpeter) - دراسة سلوك المقاول (Gartner 2001) -خصائص المقاول البسيكولوجية و المعرفية (McClelland, 1961) , Shapero(1982)	قرارات المقاول في إنشاء أو تحديد الفرص الجديدة مع البحث عن الوسائل والغايات التي لم يسبق استكشافها أو استخدامها من قبل سواء كانت فرصة فنية أو فرصة سوقية	البحث عن الفرص و روح المبادرة
مفهوم المخاطرة , الابتكارات الاستباقية (Miller1983) مفهوم التوجه المقاولاتي باعتباره عملية تبدأ بفكرة و تنتهي بمنتج أو خدمة جديدة (Lumpkin et Dess) (1996)	ارتباط المقابلة بالمخاطرة الناجمة عن الابتكارات الاستباقية في البحث و إنشاء الأفكار الجديدة مع وضعها في الممارسة	تحمل المخاطر

المصدر: من إعداد الطالب

2. أنواع الابتكارات (10): يمكن تصنيف الابتكارات بحسب خصائصها الي عدة أنواع :

أ- ابتكارات بحسب درجة التحول

أ-1 الابتكار الجذري (الاختراق): هو تقديم شكل أو نمط جديد للمجتمع والذي يغير كل ما سبقه ويساهم بدرجة كبيرة في تغيير نمط الحياة العامة

أ-2 الابتكار التحسيني: يمثّل في ادخال تحسينات أو تعديلات علي الأفكار أو المنتجات و الممارسات أو الخدمات الموجودة وقد تشمل خاصية الأداء ، تخفيض التكاليف ، تغيير في خطة التنافس

ب- الابتكارات حسب الأنشطة:

ب-1 ابتكار في المنتج: يكون الابتكار في مجال الإنتاج أما عن طريق تقديم منتج جديد أو إعادة تقديم المنتجات بطريقة مختلفة أو إضافة خاصيات متطورة علي المنتج.
ب-2 ابتكار في سلسلة الإنتاج: ويكون ذلك إما بإضافة تكنولوجيا حديثة أو استخدام فنيات جديدة أو استعمال تجهيزات جديدة بحيث تزيد من مرودية الإنتاج أو تخفيض التكلفة وبالتالي ضمان القدرة التنافسية للمؤسسة.

ب-3 ابتكار في التوزيع: يشمل العناصر التجارية للمؤسسة بما فيها طريق التوزيع، التسويق، النقل حتي تلبّي المؤسسة رغبات مستهلكيها كاستحداث خدمة الطلب عبر الانترنت.
ب-4 ابتكار في التنظيم: هو ابتكار يغير من تنظيم المؤسسة وسلوك العمال ومساهمته في اتخاذ القرارات حتي تضمن مرونة العمل والمشاركة الجماعية في الأفكار وتقاسم المهام.

ت- الابتكار حسب المجال التقني أو الإداري:

ت-1 الابتكار الإداري: هو التوصل إلي مفاهيم جديدة تساهم في خلق تنظيمات جديدة قد تمس الهيكل التنظيمي أو المهام الإدارية للأفراد و ذلك من أجل ضمان كفاءة عالية في التسيير.

ت-2 ابتكار في المجال التقني: هو إيجاد تقنيات جديدة أو تكنولوجيا حديثة في العملية الإنتاجية للمؤسسة.

ث- الابتكار حسب الوظائف الداخلية وسلوك المؤسسة (11) :

ث-1 ابتكار مستمر: ثقافة المؤسسة تكون حول إيجاد تغييرات مستمرة قد تكون تحسينات خفيفة لها أثر طفيف علي سلوكيات الزبائن أو عبارة عن تغييرات مستمرة ديناميكية ذات تأثير كبير في الأفراد.

ث-2 ابتكار غير مستمر (متقطعة): وهي الابتكارات تغير بشكل جذري أسلوب الحياة كابتكار السيارة أو الطائرة مثلا.

2- المحور الثاني : ضرورة المقاولاتية والابتكار في ظل إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر :

إن تطور مفهوم المقاولاتية والابتكار عبر التاريخ نتيجة التطورات والتغيرات التي شهدها العالم في مختلف المجالات جعل الكثير من البلدان تتنافس بشكل كبير إلي تدعيم الفكر المقاولاتي والابتكار في أوساط المجتمع والاعتماد علي المهارات والأنشطة المعرفية هذا ما شجع ظهور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي أصبحت مع الوقت لها دورا أساسيا في سياسة النمو الاقتصادي خاصة الميزة التي تتمتع بها في مجال الابتكار والقدرة التنظيمية مقارنة بالمؤسسات الكبرى والتي أكدتها معظم الدراسات الحديثة، حيث ساهمت في تطوير مفاهيم جديدة ربطت المقاولاتية والابتكار كمفاهيم الاقليم، التكتلات، النظام الوطني للابتكار، الشبكة، المؤسسات الناشئة، الحاضنات وغيرها.

1. أسباب تطور الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة (12) :

- هناك عدة أسباب ساهمت في ضرورة تبني الابتكار بمختلف أشكاله ومهما اختلف حجم المنشأة ونوع نشاطها أو المحيط الخارجي أهمها :
- الثورة المعرفية والتطور التكنولوجي السريع حيث أن العلم والبحث يقدم الاكتشافات الحديثة (نموذج الابتكار الناتج عن البحث والتطوير).
- التقدم السريع للمنتجات.
- سهولة انتقال المعلومات و تطور التكنولوجيا الرقمية.
- تغير التركيبة السكانية و سلوك الأفراد هذا ما أدى الي تغيير في الطلب والاستهلاك (النموذج الابتكار الناتج عن السوق).
- تطور المنافسة بين المؤسسات و الابتكار كاستراتيجية لتضمن المؤسسة بقائها في السوق كتغيير في العرض.
- ظهور التكتلات بين المؤسسات، المنظمات، الدول والتي تشجع علي الابتكار.

- تغير البيئة المناخية والبحث في الطاقة المتجددة ولضمان حسن استغلال الموارد الطبيعية.

2- تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

إن مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يختلف من بلد لآخر حسب التوجهات والإمكانات والظروف الاقتصادية والاجتماعية ودرجة النمو الاقتصادي وطبيعة الأنشطة الاقتصادية بها، نظرا لصعوبة إيجاد تعريف موحد لهذا النوع من المؤسسات نجد بعض الباحثين والهيئات المتخصصة تركز على عدة معايير كمية أو نوعية لتعريفها. بخصوص الجزائر فقد اعتمد المشرع الجزائري على ثلاث (03) معايير أساسية هي: عدد العمال، رقم الأعمال، مجموع الميزانية السنوية (13).

- المؤسسات المصغرة: تصنف المؤسسات المتناهية الصغر أو الصغرى إلى تلك التي تشغل ما بين (1 - 9) عمال تحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار، حيث الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 10 مليون دينار.

- المؤسسات الصغيرة: تصنف المؤسسات الصغيرة بأنها تلك التي تشغل بين (10 - 49) عامل، تحقق رقم أعمال لا يتجاوز 200 مليون دينار، حيث الميزانية العامة السنوية لا تتجاوز 100 مليون.

- المؤسسات المتوسطة: هي تلك المؤسسات التي تشغل ما بين (50 - 250) عامل ورقم أعمالها يتراوح بين 200 مليون إلى 02 مليار دينار، حيث الميزانية العامة السنوية تتراوح بين (100 - 500) مليون دينار.

3- المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر:

الجدول 02: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة 2010 الى 2016

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	619	659	711	777	852	934	1 022
	072	309	832	818	053	569	621
نسبة التطور		6%0	08%	09%	10%	10%	09%

							السوية %
--	--	--	--	--	--	--	----------

المصدر: من إعداد الطالبين استنادا على النشرات الإحصائية

Bulletin d'information statistique de la PME N° 18، 20، 22، 24،

26، 28، 30

الشكل 01: تمثيل بياني لتطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من سنة

2010 الى 2016



من خلال الجدول رقم 01 نلاحظ تزايد مستمر في تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من سنة لأخرى، حيث أن التطور في التعداد تواصل في منحني تصاعدي ما بين سنتي 2010 و2016 لتبلغ نسبة التطور 65% خلال هذه المدة أي ما يمثل إنشاء 403549 مؤسسة جديدة بمتوسط معدل نمو يقدر بـ 11% سنويا. وهذا ما يعكس دور السلطات التي تساهم في عملية مرافقتها ودعمها خاصة في السنوات الأولى من إنشائها وبداية نموها من خلال إنشاء هيئات وأساليب من شأنها دعم ومرافقة المقاولات وإنشاء المؤسسات وتبني برامج لرعايتها وضمان البيئة المناسبة للاستمرار هذه المؤسسات.

4- هيئات المرافقة المقاولاتية: سعت الجزائر جاهدة في بلوغ أهدافها المسطرة في النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وإيجاد البديل عن قطاع المحروقات وتشجيع المقاولات وضمان بيئة مناسبة لاستمرارها. فقامت بتسخير مجموعة من الهيئات التي تسعى بالأساس إلى توفير التمويل اللازم والتشجيع من خلال الحوافز الضريبية وشبه الضريبية وأخرى جمركية لخلق المؤسسات الجديدة لاسيما في إطار وكالات دعم الشباب، سنحاول تلخيص أهم الهيئات التي تشكل القاعدة الأساسية في هذا المجال في الجدول التالي:

الجدول 03: ملخص لأبرز هيئات المرافقة والدعم المقاولاتية.

الهيئة	النشأة	المهام
الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI	أنشأت بموجب الأمر التشريعي رقم 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001	إعفاءات ضريبية وغير ضريبية للمستثمرين وكذا السلع والخدمات التي تدخل مباشرة في

إنجاز المشروع الاستثماري. تخفيضات للرسوم الجمركية للأجهزة المستوردة التي تدخل مباشرة في إنجاز المشروع. بالإضافة إلى الإعفاء من رسوم نقل ملكية العقارات اللازمة لإنجاز المشروع الاستثماري.	المتعلق بتسمية الاستثمار.	
السهر على تنفيذ البرنامج الوطني المسطر لتطوير المؤسسات وتنفيذ إستراتيجية القطاع. المتابعة الديمغرافية لتعداد للمؤسسات إضافة إلى استغلال معلومات نشاطاتها لنشر المذكرات الدورية.	أنشأت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 165-05 المؤرخ في 03 ماي 2005.	الوكالة الوطنية لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ANDPME
تقديم مساعدات مالية على شكل قروض ممنوحة للمشاريع المؤهلة من البنوك المحلية المعتمدة، كما تم إنشاء صندوق لضمان القروض سنة 1998. تستهدف شريحة الشباب من 19 الى 35 سنة مع إمكانية تمديد شرط السن الى 40 سنة للمشاريع التي تولد ما لا يقل عن ثلاثة وظائف دائمة.	أنشأت الوكالة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996.	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ
يوفر مساعدات مالية بهدف إنشاء المؤسسات والحد من البطالة تشبه الى حد بعيد ما	تأسس بموجب المرسوم التنفيذي رقم 188-94 المؤرخ في 6 جويلية	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة CNAC

تقدمه ANSEJ قروض ثلاثية. تستهدف شريحة العاطلين ما بين 30 الى 50 سنة كما توفر لهم المرافقة خلال جميع مراحل المشروع.	1994، تطبيقا للمرسوم التشريعي رقم 1-94 المؤرخ في 11 ماي 1994.	
تهدف الى غرس روح المقاول والمبادرة الذاتية تعزيز المشاريع الصغيرة في المناطق الريفية ومحاربة التهميش. توفير مساعدات مالية للمواطنين الغير مؤهلين للظفر بالقروض البنكية.	تأسست بموجب المرسوم التنفيذي رقم 14-04 المؤرخ في 22 جانفي 2004.	الوكالة الوطنية لتسيير القرض الصغير ANGEM
تعتمد على مساعدة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعمها وتأخذ ثلاث أشكال: المشتلة (الحاضنة): هيكل دعم يتكفل بحاملي المشاريع في قطاع الخدمات. ورشة ربط: هيكل دعم خاص بالصناعة الصغيرة والمهن الحرفية. نزل المؤسسات.	تأسست بموجب نص القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في 12 ديسمبر 2001. وتعرف بأنها مؤسسات عمومية ذات طابع صناعي وتجاري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية.	حاضنات الأعمال

المصدر: من إعداد الباحثين

- 3- المحور الثالث: الدراسة الميدانية حول واقع الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة :
- تهدف الدراسة الميدانية الى التعرف علي واقع الفكر المقاولاتي عن طريق الابتكار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث الدراسات السابقة ارتكزت علي:

- المقاول المبتكر.
 - حجم المؤسسة لتفسير القدرة علي الابتكار.
 - أهم معوقات الابتكار.
 - الأساليب المعتمدة للتوصل الي الابتكار وطرق الحماية.
- حيث قنا في الدراسة الميدانية بالاعتماد علي فرضيتين و هما : الفرضية الأولى: توجد علاقة دالة احصائيا بين حجم المؤسسة والميول الي الابتكار. الفرضية الثانية: توجد علاقة دالة احصائيا بين فرصة الابتكار وممارسات البحث والتطوير داخل المؤسسة. وللإجابة علي الفرضيات قنا بدراسة ميدانية باتباع الأساليب التالية:
- منهجية الدراسة الميدانية:**
- استخدام طريقة الاستبيان كأداة لجمع المعلومات والبيانات للتحقق من صحة الفرضيات ذات الدلالة الاحصائية حيث شملت ثلاث مراحل النموذج الاولي للاستبيان، اختبار النموذج علي عينة محدودة، الاعداد النهائي للنموذج حيث تم انشاء الاستبيان باللغتين الفرنسية والعربية.
- 1- مجتمع وعينة الدراسة: تم استهداف عينة تتكون من 25 مؤسسة بطريقة غير عشوائية أغلبها مؤسسات صناعية من مختلف الأحجام للوصول الي نتائج نوعية.
 - 2- الاطار الزمني و المكاني للدراسة: كل المؤسسات تابعة لولاية وهران وانطلقت الدراسة الاستقصائية ابتداءا من 25 أفريل 2014 الي غاية 25 جويلية 2014.
- أساليب المعالجة الاحصائية المعتمدة:**
- معالجة البيانات بكل من البرنامجين SPSS و EXCEL
 - التأكد من جودة البيانات عن طريق ألفا كرونباخ.
 - الاعتماد علي جداول التوزيع التكراري، النسب المئوية ومعاملات الارتباط لدراسة العلاقة بين المتغيرات.
- 3- محاور الاستبيان: يتكون الاستبيان من محورين أساسيين:
 - المحور الأول: مجموع الأسئلة المتعلقة بالمعلومات حول المؤسسة (عدد العمال، طبيعة النشاط، تاريخ الانشاء).
 - المحور الثاني: مجموع الأسئلة المرتبطة بدراسة الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
- 4- عرض النتائج:

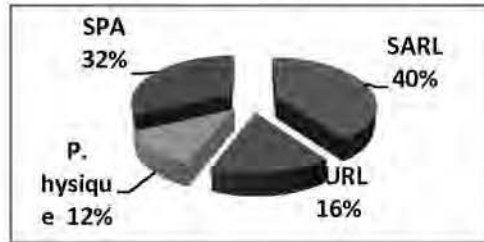
الجدول 04 : تقسيم العينة حسب طبيعة النشاط

المؤسسات الصناعية	العدد
صناعة الحديد والصلب	5
صناعة البناء والسيراميك والزجاج	3
الصناعة الكيميائية والبلاستيكية	5
صناعة الأغذية	6
صناعة النسيج	1
صناعة الجلود والأحذية	0
صناعة الخشب والورق، والطباعة	3
الصناعات المختلفة	2
عدد المؤسسات	25

المصدر: نتائج الاستبيان

نلاحظ أن عينة الدراسة تركز على المؤسسات المختصة في الصناعة الغذائية، صناعة الحديد والصلب، الصناعة الكيميائية والبلاستيكية.

الشكل 2 : توزيع المؤسسات حسب وضعها القانوني¹:



¹SARL: شركات ذات مسؤولية محدودة ممثلة من عدة أشخاص

EURL: ممثلة من شخص واحد شركات ذات مسؤولية محدودة

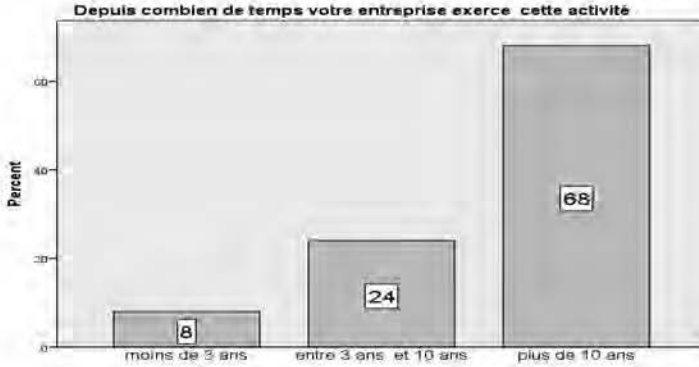
SPA: شركات تساهمية

Personne physique: أشخاص طبيعيين

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss

نلاحظ من خلال البيانات ان غالبية المؤسسات العينة هي مؤسسات ذات مسؤولية محدودة بنسبة 40 % مؤسسات ذات أسهم 32 % مؤسسات ذات شريك محدود 16 %، شخص طبيعي بنسبة 12 %

الشكل 4 : توزيع المؤسسات حسب العمر :



المصدر: نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss

نلاحظ من خلال البيانات أن مؤسسات العينة التي تم انشاءها لأكثر من 10 سنوات تمثل 68 % تمتاز بخبرة أكبر، مؤسسات عمرها ما بين 3 سنوات و10 سنوات تمثل 24 % متوسطة الخبرة ومؤسسات أقل من 3 سنوات تمثل 8 % تمتاز بأقل خبرة.

المجموع	النسبة الصحيحة	نسبة السن	عدد العمال	
8%	8%	8%	2	ما بين 1 الى 9
48%	40%	40%	10	عامل
84%	36%	36%	9	ما بين 10 الى 49
100%	16%	16%	4	عامل
				ما بين 50 الى 250
				عامل
				أكثر من
				250 عامل

=	100%	100%	25	
---	------	------	----	--

جدول 05: توزيع المؤسسات حسب عدد العمال

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss

غالبية مؤسسات الدراسة هي مؤسسات صغيرة و متوسطة الحجم بحيث مؤسسات صغيرة الحجم تمثل نسبة 40 % أي 9 مؤسسات ، أما مؤسسات متوسطة الحجم تمثل 36 % أي 9 مؤسسات .

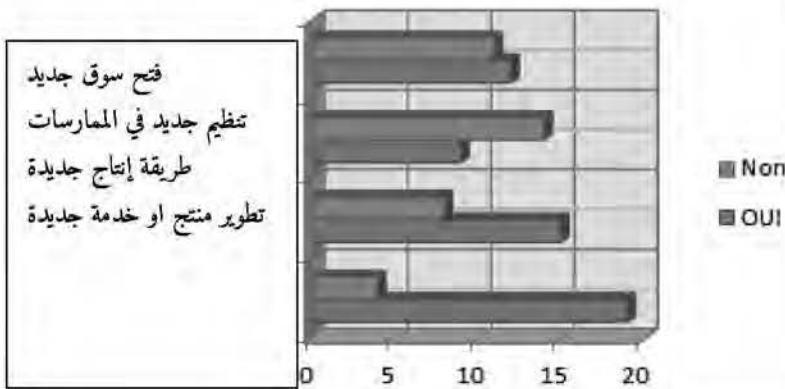
تحليل النتائج :

الشكل 5: يبين أولوية الابتكار لدى المؤسسات المستجوبة



يشكل الابتكار أولوية في السياسة المنتهجة لدى المؤسسات فمن خلال الرسم البياني نلاحظ أن 78 % من مؤسسات العينة يعتقدون أن الابتكار مهم جدا داخل المؤسسة في حين أن 17 % من المؤسسات يعتبرون الابتكار مهم الى حد ما،

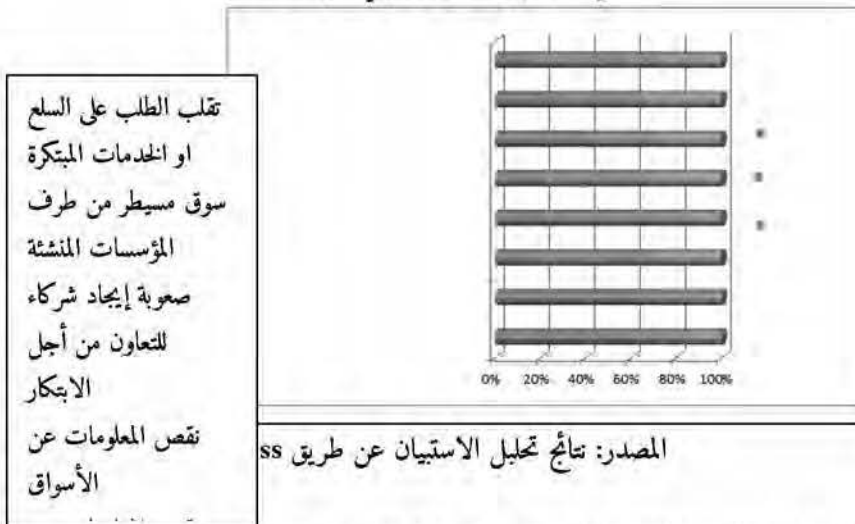
الشكل 6: يبين مفهوم الابتكار في مؤسسات العينة:



المصدر: نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية المؤسسات تعتبر الابتكار هو في تقديم منتج أو خدمة جديدة (نعم = 19 / لا = 04) أما الطرق الجديدة في العملية الانتاجية احتلت المكانة الثانية (نعم = 15 / لا = 08) و من ناحية أخرى، فتح سوق جديدة وتقديم تنظيمات جديدة تحتل المكانة الأخيرة.

الشكل 7 : معوقات الابتكار في المؤسسات :



المصدر: نتائج تحليل الاستبيان عن طريق ss

ترتبط الإجابات المتعلقة بالعوامل التي تعوق الابتكار داخل المؤسسة بمجموعة من العوامل أهمها :

-العوائق التي تحول دون الابتكار التي تحتل درجة عالية هي: نقص الموارد المالية وتكاليف الابتكار أي بنسبة 60% ، تليها صعوبة إيجاد شركاء التعاون) بنسبة 40%.

-العقبات التي تحتل درجة متوسطة هي: الافتقار إلى الموظفين المؤهلين 60%، ونقص المعلومات عن التكنولوجيا وعدم اليقين في الطلب على السلع أو الخدمات المبتكرة بنسبة 56% أما معلومات السوق 44%. وهكذا، بالنسبة للمؤسسات التي شملتها الدراسة الاستقصائية ترتبط معرقلات الابتكار أساسا بالحصول على التمويل الناتج عن أنشطة الابتكار، وتبين أن هناك عدة عوامل على الرغم من أنها قد اتخذت درجة متوسطة مثل عوامل المعرفة (نقص الموظفين المؤهلين أو معلومات عن التكنولوجيا ... الخ) وهذا ما يفسر أن المؤسسات غالبا ما تسم بعدم القدرة على الابتكار (كما هو مبين أدناه)؛

الجدول 5 التمييز بين الشركات من خلال الابتكار:

النسبة المئوية %	عدد المؤسسات	
64	16	مؤسسات غير مبتكرة
36	9	مؤسسات مبتكرة
100	25	المجموع

المصدر: نتائج الاستبيان عن طريق Excel

من خلال الجدول نلاحظ أن غالبية مؤسسات الدراسة هي غير مبتكرة بنسبة 64 % أما المؤسسات المبتكرة تمثل 36 % أي 9 مؤسسات .

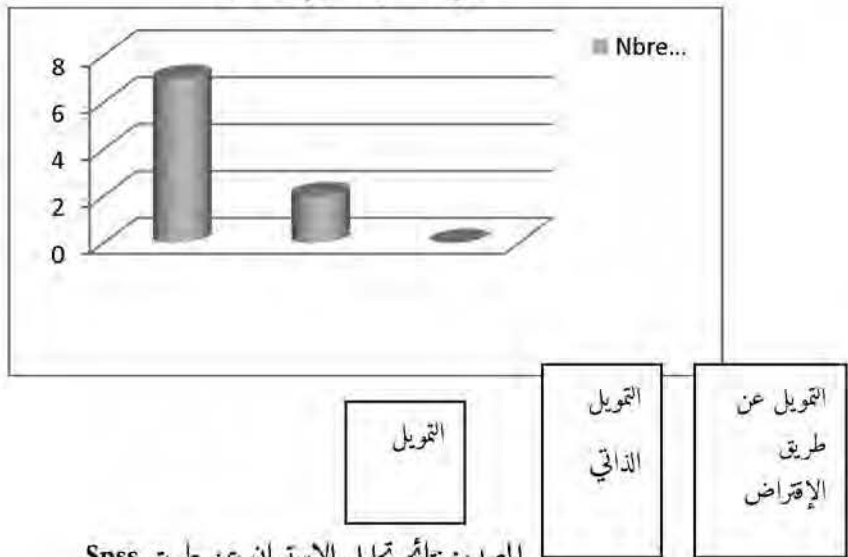
الجدول 05 : عدد المؤسسات حسب نوع الابتكار

نوع الابتكار	عدد المؤسسات
ابتكار في المنتج (منتج جديد أو إجراء تحسينات)	2
ابتكار في المنتج و سلسلة الانتاج	5
ابتكار في سلسلة الانتاج	2
المجموع	9

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان

يبين الجدول أن المؤسسات التي قامت بالابتكار في المنتج و سلسلة الانتاج هي 5 مؤسسات (3 مؤسسات في الصناعة الغذائية ،مؤسسة في صناعة البناء ، مؤسسة في الصناعة الكيميائية و البلاستيكية) ، أما الابتكار في سلسلة الانتاج شمل مؤسستين (مؤسسة واحدة في صناعة الحديد و الصلب و الأخرى في الصناعة النسيجية. علما أن الابتكارات في المنتج هو جديد فقط بالنسبة للمؤسسة وليس جديد بالنسبة للسوق. أما أساليب حماية الابتكار المعتمدة من طرف المؤسسات تمثلت في تسجيل العلامات التجارية (4 مؤسسات) ،تسجيل نموذج التصميم (2 مؤسسات).

الشكل 8: طرق تمويل الابتكار



المصدر: نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss

من خلال المنحني نلاحظ أن غالبية المؤسسات تستخدم التمويل الذاتي (7 مؤسسات) في حين مؤسستين قامت بتمويل الابتكار في العملية الإنتاجية عن طريق الاقتراض. (التحقق من الفرضيات و تحليل النتائج : الفرضية 1 : توجد علاقة دالة احصائية بين حجم المؤسسة و الميول الي الابتكار الفرضية المنعدمة: لا توجد علاقة بين حجم المؤسسة و الميول إلى الابتكار. الفرضية البديلة : توجد علاقة بين حجم المؤسسة و الميول الي الابتكار

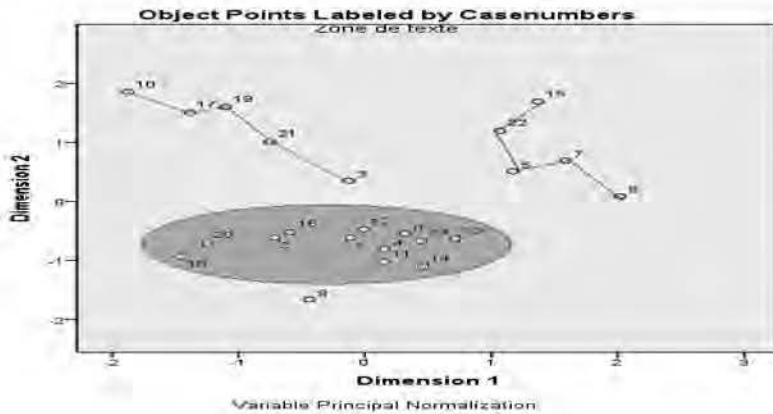
الجدول 08: اختبار Khi-Deux

	Valeur	ddl	Signification asymptotique (bilatérale)
Khi-deux de Pearson	155 ^a ,5	3	161 ^a
Rapport de vraisemblance	799 ^a ,5	3	122 ^a
Association linéaire par linéaire	898 ^a ,4	1	027 ^a
Nombre d'observations valides	25		

المصدر: نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss

نلاحظ أن قيمة **Khi-Deux** المحسوبة أقل من قيمة **Khi-Deux** الحرجة عند مستوى الدلالة الاحصائية 5 % وبالتالي نرفض الفرضية البديلة ونستنتج أنه لا توجد علاقة بين حجم المؤسسة والميول الى الابتكار. الفرضية 2 : توجد علاقة دالة احصائيا بين فرصة الابتكار وممارسات البحث والتطوير داخل المؤسسة

الشكل 10 : قياس شدة الموافقة و تركيز الاجابات :



المصدر: نتائج تحليل الاستبيان عن طريق Spss

من حيث الممارسات أو الأنشطة التي تقود الى الابتكار في المنتج و / أو عملية الابتكار، اختلفت نتائج المشاركين اختلافا كبيرا في شدة الموافقة من ناحية و ممارسة الأنشطة من ناحية أخرى ، وعموما كثافة هذه الممارسات منخفضة ويشير الجدول أعلاه إلى تركيز الاجابات حسب درجة الأهمية (مرتبة حسب قيم الارتباط) الي مايلي :

- استخدام تكنولوجيا المعلومات تعتبر أساسية من قبل المؤسسات في سياق المنافسة القوية.

- اقتناء الآلات ذات التقنية العالية هي مؤشر علي اعتماد التكنولوجيا المتقدمة لدعم أنشطة الابتكار.

- أهمية البحث والتطوير داخل المؤسسة احتل المرتبة الثالثة من حيث معامل الارتباط وهذا كمؤشر لتفسير الخبرة وبالتالي الميول الي الابتكار لا يرتبط بشكل كبير علي ممارسات البحث والتطوير داخل المؤسسة.

- تكوين وتدريب العمال كحافز لتشجيع التعلم المهني و للتأقلم علي استخدام الآلات الحديثة.

- غياب القدرة علي البحث والتطوير خارج المؤسسة أو التعاون مع المؤسسات كالجامة والخبر الخاصة، كذلك غياب التوجة الي اكتساب المعرفة الخارجية وشراء حقوق الملكية.

وبالتالي يمكن القول أن غالبية مؤسسات الدراسة تركز علي قطاع الصناعات ذات التكنولوجيا المنخفضة، ويمكن القول علي أن ثقافة المؤسسات غير منفتحة بشكل كبير علي الابتكار أو الجامة ومراكز البحث والتطوير ليس لها دورا فعال في تشجيع الابتكار.

الخلاصة

إن الجزائر أعطت أهمية كبيرة جدا للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة كبديل اقتصادي خارج قطاع المحروقات ويظهر ذلك جليا من خلال سياسات دعم المقاولاتية وتشجيع المبادرة الحرة كمطلب أساسي للتنمية والرقى بالاقتصاد الوطني، إلا أن النمو الديمغرافي الذي عرفته المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في السنوات العشر الأخيرة لم يعرف تطورا في جميع القطاعات الاقتصادية خاصة أن مفهوم الممارسة المقاولاتية لا يقتصر علي إنشاء المؤسسات الجديدة وإنما شمل مفاهيم حديثة كإكتشاف القدرات الإبداعية و الأساليب

الابتكارية لخلق مشاريع إنتاجية متميزة، تنمية المهارات بإرساء ثقافة التعاون والشراكة مع مؤسسات أخرى وتبني فكرة حاضنات الأعمال لتشجيع المؤسسات الناشئة .

و يمكن القول من خلال هذه الدراسة أن الممارسة المقاولاتية الحديثة القائمة على الابتكار والمعرفة تواجه صعوبات كثيرة في الجزائر حيث أظهرت الدراسة الميدانية أن المؤسسات في القطاع الصناعي هي غير منفتحة على الابتكار والذي يعتبر ضرورة حتمية من أجل خلق ميزة تنافسية وقد يرجع هذا إلى عدة أسباب كالتمويل، المهارة أو التكوين، صعوبة تطبيق الأفكار على أرض الواقع أو بيئة خارجية غير محفزة، خاصة في غياب الشراكة والتعاون مع مؤسسات البحث والتعليم العالي. حيث أن الجزائر احتلت المرتبة 111 من خلال المؤشر العالمي للابتكار لسنة 2016 (14) وهذا يدل على أن الجزائر تبقى الأقل أداءا من حيث الابتكار وتشجيع البحث والتطوير بالرغم من سياسات دعم المقاولاتية من جهة ودعم الابتكار من خلال إنشاء حاضنات الأعمال، الأقطاب التنافسية وتحسين أداء النظام الوطني للابتكار من جهة أخرى. وفي الأخير إن حتمية المقاولاتية والابتكار يعتبران مطلباً أساسياً لسياسة تنويعية خارج قطاع المحروقات، يحتم على أصحاب القرار إعادة النظر في السياسة المنتهجة وذلك من خلال:

- تنمية الثقافة المقاولاتية القائمة على الابتكار في المجتمع من خلال نظام التربية و أجهزة التعليم العالي.
- إعادة النظر في سياسة هيئات الدعم و ضرورة منح التسهيلات لأصحاب المشاريع ذات الطابع الصناعي مع ضرورة المتابعة في السنوات الأولى.
- إعادة النظر في سياسة التمويل المصرفي و التأمين عن المخاطر وإقامة البنوك الإسلامية.
- ضرورة التعاون و تأسيس الشراكة الفعالة بين مؤسسات البحث و المؤسسات الاقتصادية.
- ضرورة نقل التكنولوجيا والاستفادة من الخبرات الأجنبية في مجال الصناعات الثقيلة والخفيفة.

قائمة المراجع:

- (1) Sophie Boutillier, « L'utilité marginale de l'entrepreneur », Innovations 2001/1 (no13), p. 17-42
- (2) Louis Jacques Filion, « le champ de l'entrepreneuriat: historique », Revue international PME, vol 10, no 2, 1997, p 130-172.

- (3) A-Fayolle « Introduction à L'entrepreneuriat », Dunod, Paris, 2005, P10
- (4) Louis Jacques Filion, Op Cit .
- (5) Paul Laurent "L'entrepreneur dans la pensée économique." Revue international PME, vol 02, no 1, 1989, p 58-65.
- (6) Perrin J. « concevoir l'innovation industrielle », Ed.CNRS, paris,2001, P.16.
- (7) Pierre-André JULIEN, Michel MARCHESNAY, L'entrepreneuriat, ed ECONOMICA, Paris, 1996 , P 35
- (8) Peter Drucker « Innovation and entrepreneurship », Traduit de l'américain par Patrice Hoffmann, les entrepreneurs, expansion hachette; Édition Jean-Claude Lattès,(1985).P 62
- (9) نجم، عبود نجم ، إدارة الابتكار ، المفاهيم و الخصائص الحديثة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، الطبعة الثانية ، 2015، ص، 152 ، الطبعة الأولى لندن ، 2017 ، ص7- E- Kutub Ltd 10 عبد الكريم قندوز ، الابتكار المالي و مقدمة الي الهندسة المالية نجم، عبود نجم، مرجع سابق ، ص1225) 1